

الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهيم

الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهيم

أ.بوصالح سمية

د.عبدوس عبد العزيز

أستاذة مساعدة قسم "ب" بكلية العلوم الاقتصادية أستاذ محاضر قسم "أ" بكلية العلوم الاقتصادية -

المركز الجامعي - عين تموشنت

- جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان

ملخص:

عزمت الدولة عقب انتهاء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي 1998 بإشراف من صندوق النقد الدولي على تجاوز المرحلة الانتقالية، بهدف التوجه نحو اقتصاد السوق للاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تبني مجموعة من البرامج التنموية ركزت فيها على اعطاء دفع قوي لأهم القطاعات الاقتصادية، وبشكل خاص القطاعين الصناعي والفلاحي، نظرا للأهمية التي يحتلها في تعزيز البناء الاقتصادي للدولة، لذلك جاءت هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على آثار هذا التوجه بغية التحري عن نتائج هذه الجهود الرامية الى تحقيق اقلاع اقتصادي خلال الفترة 1998-2014، وقد أثبتت الدراسة التحليلية أن النتائج التي أعطتها القطاعات لم تكن في المستوى المطلوب ولا تزال الدولة بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتجاوز التأخر المسجل، خاصة بعد الأزمة التي تشهدها سوق النفط العالمية منذ منتصف 2014، كوجهة جديدة لتنويع مصادر الدخل الوطني، في محاولة لطى صفحة عهد التبعية لقطاع الموارد الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: ريع الموارد الطبيعية، الاقتصاد الجزائري، القطاع الصناعي، القطاع الفلاحي

تصنيف Jel: O13، O14، Q33

Abstract:

After ending the structural adjustment plan in 1998 under the supervision of the International Monetary Fund, the state of Algeria has determined to overcome the transition stage in order to move towards market economy as target to integrate into the global economy, through foster on a set of development programs which focuses on giving a big push to economic sectors and in particular, to the industrial and agricultural sectors, which play an important role to promote the economic structure of the state. Therefore, this study has come as an attempt to find out the effects of this trend with the aim of investigating the results of these efforts to achieve economic take-off during the period 1998-2014.

the analytical study suggest that the results given by the sectors were not at the required level and the state still need to make more efforts to overcome the registered delay (especially after collapse oil price since the middle of 2014) as a new destination to diversifying national income sources To get rid the Dependency on the oil sector.

Passwords: Natural resources rent, Algerian economy, Industrial sector, Agricultural sector.

Jel Classification Codes : O13, O14, Q33.

الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهمين

1/مقدمة:

لقد مر الاقتصاد الجزائري بأحداث حافلة، تركت أثرا بليغا على هيكله وتوجهاته الاقتصادية، فاكشاف الجزائر للنفط في الحقبة الاستعمارية (1956) جعلها أكثر تبعية لهذا المورد الطبيعي، وبعد الاستقلال السياسي وتبني الدولة لاستراتيجية الصناعات المصنعة كسياسة لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تطبيقها لمخططات تنمية ثقيلة الوزن ابتداء من سنة 1967، اعتمدت على إيرادات المحروقات كمصدر وحيد لتمويل هذه المشاريع وملاذا أخيرا لتسديد الديون الخارجية التي تولدت بفعل ضخامة الاستثمارات المنجزة، غير أن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية 1986 وما تلاه من ازمات اقتصادية وسياسية طالت ربوع الوطن خاصة بعد انهيار النظام الاشتراكي 1989، جعل الدولة الجزائرية تجبر على اتخاذ قرارات حاسمة تعلقت بالهجو إلى المؤسسات المالية الدولية طلبا في الاستدانة، قادت إلى تطبيق برامج تصحيحية للوضع الاقتصادية فرضها عليها صندوق النقد الدولي، كان أهمها مخطط التعديل الهيكلي (1995-1998) The Structural Adjustment Plan.

إن خروج الدولة من هذه المرحلة الحرجة التي دامت أكثر من عشر سنوات بتحقيق نتائج مرضية على مستوى الاقتصاد الكلي، التي تزامنت مع تحسن في اسعار البترول مطلع الألفية، شجعها على تبني برامج تنمية جديدة في سبيل تقليل الاعتماد على موارد القطاع النفطي وتنويع مصادر الدخل الوطنية من خلال التركيز على اعطاء دفع قوي لأهم القطاعات الاقتصادية باتباع سياسة مالية توسعية.

- وبناء على ما تقدم، تبلور اشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي: هل استطاعت الجزائر تجاوز المرحلة الانتقالية وتحقيق اقلع اقتصادي بعيدا عن الاعتماد على قطاع المحروقات؟

ولالإجابة على هذا الطرح، سيتم التركيز على تحليل أداء أهم القطاعات في البناء الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1998-2014 بهدف الوقوف على آثار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي من جهة، وتقييم التوجه الجديد للدولة من جهة أخرى، في اطار سعيها الحثيث لتجاوز مشكل التبعية المفرطة لقطاع الموارد الطبيعية، عن طريق استقراء المعطيات التي تقدمها أهم القطاعات الوطنية، وبشكل خاص القطاعين الصناعي والفلاحي نظرا للأهمية التي يكتسبها في ارساء قواعد اقتصاد منتج خلاق للقيمة المضافة.

بقية الورقة مقسمة كالآتي: القسم التالي يعنى بالتطرق إلى مفاهيم تتعلق بالريع والاقتصادات الريعية، القسم الثالث يعرض بعض الدراسات التجريبية التي تطرقت للموضوع من جوانب معينة، القسم الرابع يركز على تحليل أهمية القطاع النفطي في هيكل الاقتصاد الوطني إلى جانب القاء الضوء على طريقة استخدام الإيرادات النفطية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تحليل الأداء الاقتصادي لأهم القطاعات، أما القسم الأخير فيعرض خلاصة الدراسة.

الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهمين

2/ الاطار النظري للدراسة:

عادة ما يرتبط النقاش حول وفرة الموارد الطبيعية بمفاهيم متعلقة بما يعرف بالريع الاقتصادي، هذا المصطلح الذي لا يقتصر معناه على مردود ملكية الموارد الطبيعي، وإنما يتجاوزها ليصل إلى كل ما يتعلق بكافة الموارد التي لم تكن من صنع الإنسان كالمناخ، والموقع الجغرافي الذي يأخذ في كثير من الأحيان بعدا استراتيجيا - بمعنى آخر الدخل الناتج عن هبات الطبيعة¹ - (marsall² 1920) وإذا تم التركيز على تعريفه بشكل أدق من الناحية الاقتصادية فهو فائض القيمة من المورد بعد طرح كل التكاليف بما في ذلك تكاليف الفرصة البديلة (Opportunity costs) التي تطرح من العوائد الناتجة عن بيع السلع والخدمات.³

إن جوهر اهتمامنا في هذه الورقة ليس الريع المتأتي من امتلاك المواقع الاستراتيجية كقناة السويس او قناة بنما مثلا، ولا امتلاك المعادن، وإنما الريع الناتج عن التمتع بوفرة نسبية في السلع التي تعرف أسعارها أكبر تقلب على مستوى الأسواق العالمية على الاطلاق؛ ألا وهي النفط، حيث يعرف البنك الدولي الريع النفطي على انه الفرق بين قيمة انتاج النفط الخام بالأسعار العالمية وجمالي تكاليف انتاجه.

تجدر الإشارة إلى ان لب المشكلة في هذه الحالة لا يكمن فقط في وجود مورد طبيعي في حد ذاته ولا الحصول على عوائد ريعية متأتية من امتلاكه واستغلاله، وإنما في درجة اعتماد البلد على مثل هذه المصادر في تسيير شؤون الدولة إلى الدرجة التي يصبح بها البناء الاقتصادي مرهونا بمصير ما يحدث داخل سوق هذه السلعة. في هذا الاطار، يشكل أداء القطاع الريعي خاصية عضوية لأداء الاقتصاد ككل. ففي الدول النفطية على سبيل المثال، لا تشكل المحروقات مصدرا للتصدير والحصول على العملة الصعبة فحسب، وإنما تشكل أيضا المصدر الأساسي لموارد الميزانية العامة، وأكثر من ذلك، فهي تتحكم في ديناميكية قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج المحروقات التي يتوقف أداؤها أساسا على سلوك ووقوة أداء القطاع الريعي⁴؛ إذن ما هو الاقتصاد الريعي؟

حسب (Mahdavy 1970) "الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على ريع كبير متأتي من الخارج"⁵، حسب هذا المفهوم يلعب مصدر الريع دورا حاسم في بلورة مفهوم الاقتصاد الريعي، فوجود ريع داخلي حتى ولو كان كبيرا ليس كافيا لوصف الاقتصاد بصفة الريعية. فرغم أنه يمكن أن يشير إلى وجود طبقة ريعية قوية، صافي الريع الداخلي لا يمكن ان يستمر دون وجود قطاع انتاجي محلي قوي؛ في مثل هذه الحالة، الطبقة الريعية هي وجه واحد فقط لعملة واحدة، والوجه الآخر يكون للطبقة المنتجة، فالريع الداخلي ليس أكثر من حالة نقل دفع محلي في اقتصاد منتج، أما الريع الخارجي فيمكن ان يكون جوهريا إذا حقق استدامة الاقتصاد دون قطاع انتاجي محلي⁶. من جهة أخرى يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية نسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما، عندها ينظر إلى الاقتصاد بوصفه اقتصاداً ريعياً⁷.

إن السؤال الطبيعي الذي يطرح في كل مرة هو: لماذا تعاني العديد من هذه الدول الفقر رغم امتلاكها موارد طبيعية ضخمة؟⁸

الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهيم

لقد اجتذب هذا السؤال مجموعة كبيرة من الباحثين، كان فيه الأسلاف مركزين على ما يعرف بالمرض الهولندي (Dutch Disease)، الذي يتلخص مفهومه في الآثار السلبية التي تطرأ على الهيكل الانتاجي للبلد نتيجة وقوع صدمة خارجية كإكتشاف واسع للموارد الطبيعية أو ارتفاع في الأسعار الدولية لسلع قابلة للتصدير بشكل دائم. هذه التغيرات تؤدي بشكل خاص إلى حدوث انكماش أو ركود لقطاعات تبادلية أخرى في الاقتصاد (Tradeable sectors) والتي تتوافق مع ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (Corden and Neary 1982; Van Wijnbergen 1984; Krugman 1987).⁹ Milan Brahmhatt, Otaviano Canuto, and Ekaterina Vostroknutova, 2010، إلى جانب الحد من القدرة التنافسية للقطاعات غير موردية (non-resource sectors) نتيجة تراجع معدلات نمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج.

باختصار، تدفع زيادة عائدات النفط إلى التقليل من القدرة التنافسية لكافة القطاعات غير النفطية وتضغط على القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة التحويلية وتنتج ما يعرف بظاهرة انحلال التصنيع (اللا تصنيع - Dé-industrialisation) وانحلال الفلاحة (Dé-agriculturation)، ويبقى قطاع الموارد الطبيعية (النفط) المصدر الوحيد لإيرادات الدولة. هذا المفهوم تم اختباره من قبل الورقة البحثية الأصلية لـ (Sachs & Warner 1995) اللذان وجدا علاقة سالبة بين الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي وهو ما يعرف في الأدبيات الحديثة بمفارقة الوفرة أو نقمة الموارد الطبيعية¹⁰.

قناة أخرى يمكن من خلالها للموارد الطبيعية أن تقوض التنمية هي: سلوك البحث عن الربح (Rent-Seeking) والذي يعني تلك الأنشطة المتعلقة بمفهوم هدر الموارد، حسب هذا المعنى، مصطلح البحث عن الربح أو التبرج مصمم لوصف السلوك في الأطر المؤسسية أين الجهود الفردية لتعظيم القيمة تولد التبذير الاجتماعي عوض الفائض الاجتماعي، ففي كثير من الحالات قد يأخذ سلوك البحث عن الربح أشكالا معينة كالرشوة، الفساد، التهريب والأسواق السوداء¹¹.

إن الدراسات التي اهتمت بموضوع سلوك البحث عن الربح كثيرة، أهمها ما ركز على تأثير عائدات الموارد الطبيعية (خاصة النفط) على اللامساواة في توزيع الدخل، وقد توصلت إلى ان وفرة الموارد الطبيعية يمكن ان تؤدي إلى غياب المساواة، في هذا السياق أكد Leamer et al (1999) أنه بما ان استغلال الموارد لا يتطلب الكثير من رأس المال البشري، قوة العمل في الاقتصاديات الغنية بالموارد غير مهيأة لظهور صناعات كثيفة استخدام رأس المال البشري، وكتيجة لذلك قد تشهد هذه الاقتصاديات اللامساواة في الدخل لفترة أطول من الاقتصاديات فقيرة الموارد. ووفقا لـ (Gylfason & Zoega (2003) الاعتماد على الموارد يقود إلى كل من انخفاض النمو وتضاؤل اللامساواة.

يرى بعض الاقتصاديين إن العلاقة بين النفط واللامساواة في توزيع الدخل على الافراد والقطاعات يمكن أن تتشكل من خلال قنوات مختلفة كمستوى الفساد في البلد¹² (Andrés & Dobson 2010, Arezki & Bückner (2011).

الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهيم

في هذا الإطار استعرض Ross(1999b) الجوانب السياسية حول الأسباب التي تقود الدول الغنية بالموارد الطبيعية لإدارة اقتصاداتها برداءة، مؤكداً أن ملكية الدولة لصناعة الموارد (الصناعة الاستخراجية) تدفع السياسيين لإساءة استخدام السلطة لأغراض خاصة، فالفساد مشكل كبير في العديد من الدول النامية الغنية بالنفط والموارد الطبيعية الأخرى، وهو أمر بالغ الأهمية في تفسير الأسباب الكامنة وراء الأداء الضعيف لهذه الدول في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Kolstad, Wiig & Wiliams, 2008). وفي ذات السياق، اقام الاقتصاديان (Leite & Weidmann, 1999) علاقة احصائية قوية بين صادرات الدول من النفط نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي ومستوى الفساد لعينة تتكون من 72 دولة خلال سنة 1970 حيث أثبتت النتائج ان درجة اعتماد الفساد على وفرة الموارد الطبيعية ومدى تركيز السلطة البيروقراطية من جهة، وكذا آثار اكتشاف الموارد الطبيعية والسياسات المناهضة للفساد من جهة أخرى، تعتمد بشكل حاسم على مدى تنمية اقتصاد البلد¹³، نفس الشيء بالنسبة ل (Karl, 2004) الذي أكد ان الدول التي تعتمد على النفط غالباً ما تتسم بالفساد وسوء الادارة وثقافة البحث عن الربح. مؤخرًا وباستخدام عينة مكونة من 29 بلد في جنوب الصحراء الافريقية وخلال الفترة (1985-2007)، وجد Arezki & Gylfason ان ريع الموارد يقود إلى كثرة الفساد.

دراسة أخرى ل (Omgba, 2010) لعينة من الدول الافريقية أظهرت وجود علاقة عكسية بين الربح النفطي ومراقبة الفساد، إلى جانب ذلك أكد¹⁴ (Arezki & Brückner, 2009) باستخدام عينة مكونة من 31 بلد مصدر للنفط خلال (1992-2005) ان ريع النفط يزيد بشكل كبير ومعنوي درجة الفساد؛ مثال آخر حول حالة نيجيريا أين تم هدر الثروة النفطية بسبب الفساد وأشكال أخرى من سلوك البحث عن الربح في دراسة قدمها (Herbst & Olukoshi, 2004).

لقد أشار (Sokoloff & Engerman, 2000) أن وفرة الموارد تؤثر على بقاء اللامساواة من خلال تطور مؤسسات رديئة¹⁵، في هذا السياق، تميل النماذج السائدة في سلوك البحث عن الربح (التریح) إلى التركيز فقط على التنافس من اجل الحصول على كسب (جائزة) ثابت windfall دون الأخذ بعين الاعتبار آثار التوازن العام، فنماذج نقمة الموارد الطبيعية غالباً ما تقف في تناقض عن طريق دمج اطار التوازن العام لمعالجة مسائل النمو الاقتصادي، ففي بعض النماذج تستخدم الحكومة القوة التعسفية (القسرية) لنقل الثروة من القطاع الخاص نحو القطاع العام بهدف تحقيق مصالح خاصة Lane & Tornell (1996) و (Tornell & Lane, 1999)، وفي حالة ارتفاع أسعار الموارد أو الاكتشاف الجديد على سبيل المثال يمكن للبلد ان يشهد المزيد من الارتفاع النسبي الملحوظ في هذه التحويلات، وبالتالي تباطؤ النمو.

فئة أخرى من النماذج تستحضر آلية تحويل ريادة الأعمال، حيث تصبح ثروة الموارد نقمة من خلال تحويل موهبة المشاريع بعيداً عن خلق الثروة بالتصنيع ونحو سلوك البحث عن الربح (Torvik, 2002), Mehlum et al (2006). إذن دور المؤسسات السياسية أمر أساسي لجميع نماذج سلوك البحث عن الربح (التریح)، وفي مضمون نقمة الموارد على الأقل، تختلف

الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهمين

توقعات هذه النماذج اعتمادا على مدى فعالية المؤسسات السياسية في منح السلوك الريعي¹⁶ او العادلة في اعادة توزيع المكاسب بين مختلف القطاعات والأفراد.

3/ الدلائل التجريبية:

ليس هناك دراسات تصب في فحوى موضوع الإقلاع الاقتصادي في الدول الريعية، فجل ما تم العثور عليه أبحاث تركز إما على سلوك البحث عن الربح والاطار المؤسساتي متبوعا بالبعد السياسي في هذه الدول، أو في أسباب التناقض بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي بالتركيز على أطروحة نقمة الموارد الطبيعية، ومع ذلك تم إيجاد بعض الدراسات التي لامست الموضوع من جوانب معينة، منها: دراسة (2001) ¹⁷ Azzedine Layachi الذي اهتم بتحليل طبيعة وقدرات القطاع الخاص في الجزائر ضمن سياق علاقته مع القطاع العام ودوره في استراتيجية التنمية الاقتصادية، مؤكدا ان الاختلالات الهيكلية التي فشلت الحكومة حتى الآن في معالجتها من خلال برنامج التعديل الهيكلي، سببها تقديم حوافز قليلة للقطاع الخاص وبقاء القطاع العام الجوهري الأساسي للاقتصاد للدرجة التي أحدثت تأخرا في الخصخصة واستفحال ظاهرة السوق السوداء التي ازدهرت في غياب العلاقات المؤسسية بين الدولة والقطاع الخاص ؛ دراسة ¹⁸ G.O.Odularu (2008) التي ركزت على تحليل العلاقة بين القطاع النفطي والأداء الاقتصادي في نيجيريا باستخدام منهجية الانحدار المتعدد خلال الفترة (1970-2005)، حيث بينت النتائج ان انتاج النفط الخام وتصديره ساهما في تحسين الاقتصاد النيجيري، ومع ذلك ينبغي على الحكومة تنفيذ السياسات التي من شأنها تشجيع القطاع الخاص للمشاركة بفعالية في النشاط الاقتصادي بغية توسيع القاعدة التصديرية وتحقيق الاستدامة في معدلات النمو ؛ دراسة أخرى لـ (2008) ¹⁹ Hélène Djoufelkit التي ركزت على تحليل آثار الربح البترولي على التنمية الاقتصادية في القطاعات الانتاجية الجزائرية، من خلال التركيز على الجانب السياسي منذ سنوات التسعينات حتى الآن، وقد خلصت الدراسة إلى ان الدولة الجزائرية تمتلك الوسائل التي تسمح لها بالنجاح بما في ذلك تطوير الحوافز الاقتصادية الكلية اللازمة لتطوير القطاع الانتاجي، غير أنها بحاجة كذلك إلى الحوافز الاقتصادية الجزئية إلى جانب الارادة السياسية التي تسمح بتبديد العقبات المؤسسية في سبيل تحقيق التنوع الاقتصادي.

دراسة الباحثان ²⁰ F.Teulon & D.B.Fernande (2014) اللذان اهتمتا بتحديد العوامل التي ادت بالجزائر إلى مفارقات اقتصادية استنادا إلى العديد من الدراسات حول الوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد منذ الاستقلال، حيث بينت نتائج التحليل ان التحولات السياسية والاقتصادية التي ادت إلى الوضع الحالي المتمثلة في فشل التنمية التي بدأت عقب الاستقلال والانتقال الديمقراطي الذي بدأ سنة 1989، ترتبط مباشرة بعدم التوافق مع: من جهة، النظام الذي يتمسك بالسلطة من خلال الدعوة للاتكال على الربح، وكذا من جهة اخرى، التغييرات المشروعة المتوقعة من جانب المجتمع المدني الذي يحث على ضرورة تحقيق التنوع الاقتصادي الحقيقي خارج النفط وجعل القطاع الخاص برنامجا للتشغيل الجديد والنمو، وذلك من خلال ادخال مجموعة من

الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهيم

الإصلاحات الهيكلية كقابلية تحويل الدينار، تبسيط النظام الإداري، الاهتمام بالقطاع السياحي والتركيز على تحفيز خلق المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي الإصلاحات التي كانت لحد الآن محتشمة. وأخيرا دراسة²¹ (Lonel Zanfir 2016) التي ركز فيها على تحليل أطوار النمو الاقتصادي في إفريقيا ومدى تحقيق الإقلاع الاقتصادي من خلال تتبع معدلات النمو المحققة في مختلف القطاعات: الزراعة، الصناعة والخدمات وكذا وضعية معدلات الفقر في القارة، حيث أكدت نتائج التحليل، الحاجة إلى تطوير القاعدة الانتاجية في إفريقيا من حيث الصناعة الاستخراجية وتحديث الانتاج الزراعي من خلال التوسع في التصنيع الزراعي لتحسين القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية، إلى جانب الاهتمام بالموارد البشري (من خلال التعليم والتكوين) دون الإغفال عن الحاجة إلى مناخ يسوده الاستقرار السياسي على اعتبار أن الصراع يشكل خطرا كبيرا على النمو الاقتصادي في إفريقيا.

إن مضمون مرحلة الإقلاع الاقتصادي (The Take-Off) الذي أورده الاقتصادي (Rostow 1960) في نظريته مراحل النمو، ينص على أن البلد يتجاوز خلال هذه المرحلة العراقيل والمعوقات التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يتضاعف الاستثمار وتنمو الصناعة والفلاحة؛ فهي مرحلة الشروع في تحقيق الثورة الصناعية وتختص بتراجع وكالة الأنشطة الاقتصادية التقليدية مقابل نمو الأنشطة الحديثة والصناعة المعملية، وتركيز شبكة نقل متكاملة وظهور البنوك القوية.

إن محاولة تقصي خصائص هذه المرحلة في الاقتصاد الجزائري تقود إلى تحليل وضعية أهم القطاعات في الهيكل الاقتصادي، وكذا الوقوف على الأهمية التي يكتسبها الربيع النفطي في تسيير شؤون الدولة، إذن إلى أي درجة تصل تبعية الاقتصاد الجزائري للقطاع النفطي؟ وهل المبالغ التي أنفقت على القطاعات الانتاجية آتت ثمارها؟

4/ الربيع البترولي الجزائري: توزيعه وآثاره على أهم القطاعات في الاقتصاد:

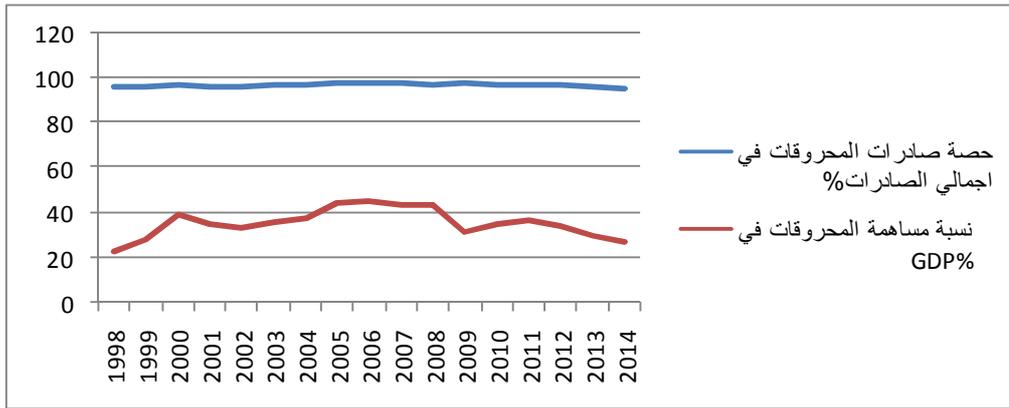
- الربيع البترولي في الجزائر: لقد احتل النفط منذ اكتشافه سنة 1956 دورا محوريا في تاريخ الاقتصاد الجزائري، فعقب الاستقلال كان المصدر الوحيد للحصول على العملة الصعبة، وعند تطبيق الجزائر لاستراتيجية الصناعات المصنعة كان الملاذ الأخير لضمان تسديد المبالغ المستدانة لإنجاز المشاريع الكبرى في حقبة السبعينات والثمانينات، وحتى بعد الأزمة التي طالت الاقتصاد الجزائري عقب انهيار أسعار البترول سنة 1986 وما تلاها من دخول البلاد في أزمة مديونية وتطبيقها لبرنامجي التثبيت والتعديل الهيكليين خلال الفترة (1994-1995) و(1995-1998)، بقي القطاع النفطي الجوهر الذي يركز عليه البناء الاقتصادي الوطني.

إن الحصة التي تساهم بها المحروقات في إجمالي تكوين الناتج الداخلي الخام ليست بالهينة، فرغم الإصلاحات التي قدمتها الدولة للقطاعات الانتاجية في البرامج التنموية التي طبقتها منذ مطلع الألفية، بداية برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) وصولا إلى برنامج التنمية الخماسي الثاني (2015-2019) الذي يعد حاليا قيد التنفيذ، ظل القطاع النفطي يحتل الصدارة من حيث حصة مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام (35.43% في المتوسط خلال الفترة (1998-2014))، وكذا مساهمة

الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهمين

الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الوطنية (أكثر من 90 % خلال نفس الفترة)، والشكل رقم 01 يبين المساهمة القطاعية للنفط في الناتج الداخلي الخام وكذا حصة مساهمة صادراته في إيرادات التجارة الخارجية.

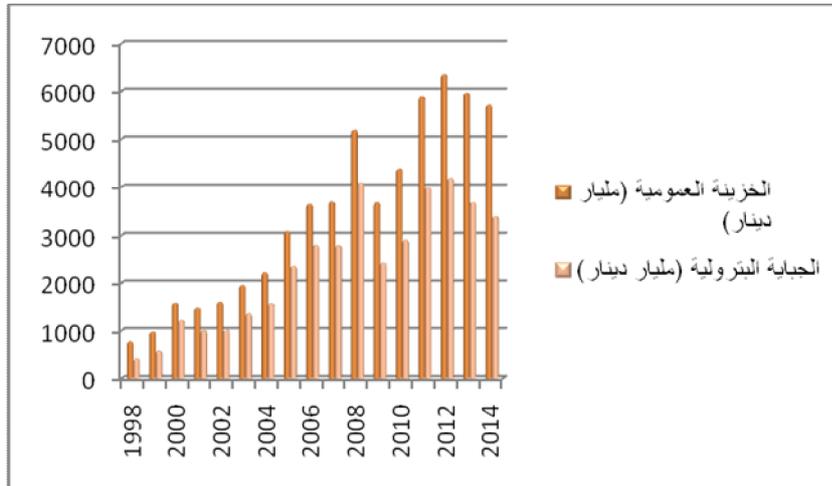
الشكل 1: نسبة مساهمة المحروقات في إجمالي الصادرات الوطنية وفي تكوين الناتج الداخلي الخام (1998-2014)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر²²

من جهة أخرى، تشكل الجباية النفطية المورد الأساسي في تكوين الميزانية العامة للدولة، حيث تعكس التغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار النفط في الأسواق الدولية، التغير المباشر على مداخيل البترول، التي بدورها تنعكس على موارد الخزينة العمومية، الشكل 02 يوضح مساهمة الجباية البترولية في الخزينة العمومية.

الشكل 2: مساهمة الجباية البترولية في الخزينة العمومية (1998-2014)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير الاحصائية لبنك الجزائر وصندوق النقد الدولي²³.

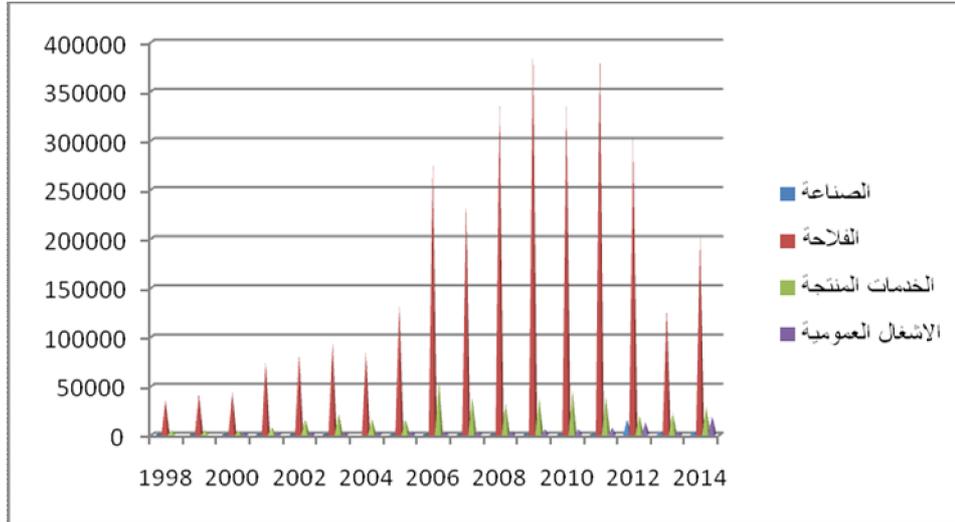
إن النتائج التي يقدمها الشكل اعلاه تؤكد أهمية الجباية البترولية في تعبئة موارد الخزينة العمومية، حيث بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الكلية 64% كمتوسط خلال الفترة (1998-2014)، وهذا إن كان يدل على شيء إنما يدل على وزن

الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهيم

القطاع النفطي في تحصيل الإيرادات الوطنية. إن السؤال الذي يتوارى في الأذهان حيال تسيير هذه الموارد، يتعلق بالكيفية التي تستخدمها الدولة في استثمار هذه المبالغ، ولتبع وجهة الدولة في هذا الشأن ينبغي تفصي حجم الانفاق على أهم القطاعات الانتاجية وكذا تحليل نتائج عوائد كل قطاع.

- توزيع الربح النفطي على أهم القطاعات الاقتصادية ونتائجه: لقد عازمت الدولة عقب انهاء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي نهاية 1998 على تجاوز المرحلة الانتقالية بغية الانتقال إلى اقتصاد السوق في سبيل تنويع مصادر الدخل الوطني، فعملت من خلال تطبيق برامجها التنموية على تركيز الاستثمار في أهم القطاعات الوطنية، والشكل التالي يبين حجم الانفاق على هذه القطاعات خلال الفترة (1998-2014)

الشكل 3: حجم الانفاق على أهم القطاعات الوطنية خلال (1998-2014) بالمليون دينار

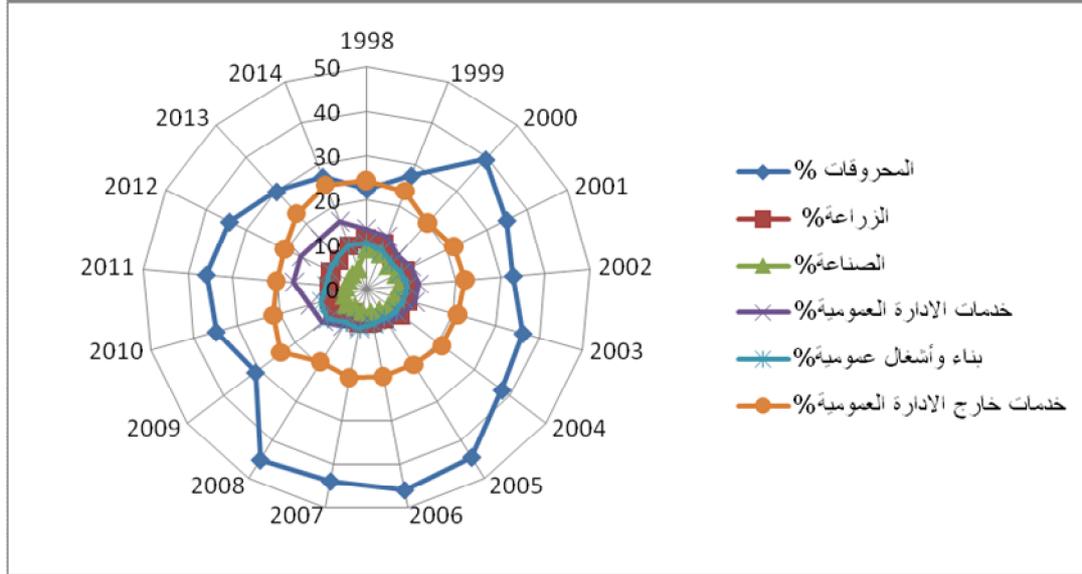


المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجرائد الرسمية المتضمنة قوانين المالية طيلة الفترة²⁴ (1998-2014)

إن المعطيات التي يقدمها الشكل 03 تكشف عن حجم المبالغ الهائلة التي خصصتها الدولة لإعادة دفع الاقتصاد الوطني، والتي يتصدرها القطاع الفلاحي بمخصصات قدرت بحوالي 182059.72 مليون دينار جزائري كمتوسط خلال فترة الدراسة، يليه قطاع الخدمات المنتجة بحجم انفاق قدره 19917.2 مليون دينار جزائري كمتوسط خلال نفس الفترة، ويمكن ارجاع الدافع وراء هذا القدر من الانفاق إلى الاستراتيجية الجديدة التي تنتهجها الدولة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتوجه نحو الصناعة الغذائية كبديل لسياسة الاستيراد، من جهة، وكذا إعادة بعث القطاع الصناعي من خلال تحيئة البنى التحتية وتحسين نوعية الخدمات في سبيل تقليل الاعتماد على موارد القطاع النفطي، من جهة أخرى. إذن، كيف تقابل هذه المخصصات المالية بمساهمات قطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام؟، الشكل التالي، يوضح هذا الشأن:

الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهيم

الشكل 4: المساهمة القطاعية في الناتج الداخلي الخام (1998-2014)

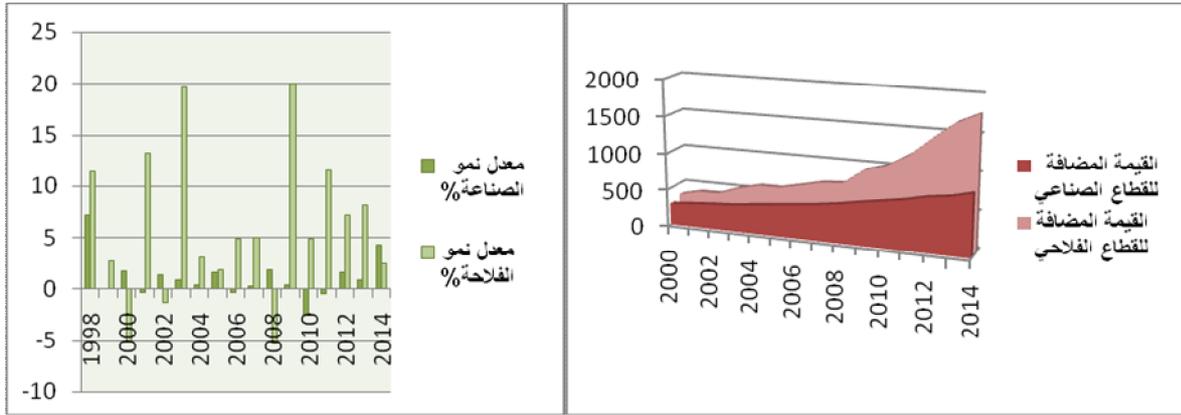


المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير الاحصائية لبنك الجزائر

يتبين من خلال الشكل 04، المساهمة المحتشمة لأهم القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني، وبشكل خاص القطاع الصناعي الذي لم تتجاوز حصة مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام نسبة 9.5% طول فترة الدراسة، يليه القطاع الفلاحي الذي سجل كمتوسط نسبة مساهمة قدرت بحوالي 9%، وهو نفس ما تبينه معدلات نمو هذين القطاعين في الشكل 05، حيث شهد القطاع الصناعي نسب نمو متذبذبة بين أداء مستحسن وآخر مخيب للآمال بالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها هذا القطاع في اي اقتصاد، حيث سجل أفضل أداء له سنة 1998 بمعدل نمو 7.2% في حين خط أضعف معدل نمو سنة 2010 بتراجع قدر بـ (-2.5%) نقطة، ليتحسن مرة أخرى بنسبة اقل سنة 2014 مسجلا 4.3% كمعدل نمو، وهي نفس الوتيرة التي شهدها القطاع الفلاحي الذي سجل ادنى معدل نمو له سنة 2008 بتراجع قدر بـ (-5.3%)، اما احسن اداء حققه فكان 2009 بنسبة 20%، ويمكن تفسير هذه النتائج بالرجوع إلى غياب استراتيجية واضحة فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، وكذا خضوع القطاع الفلاحي لتأثير عوامل طبيعية خارجة عن نطاق تحكم الدولة كالمناخ إلى جانب طبيعية الخيارات السياسية والاقتصادية المتبعة. أما نسبة المساهمة المرضية لقطاع الخدمات خارج الإدارة في الناتج الداخلي الخام، فيمكن ارجاعها بشكل عام إلى السعي الحثيث للدولة في سبيل تحقيق الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي ضمن مفهوم العولمة.

الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهمين

الشكل 5: معدل نمو القطاعين الصناعي والفلاحي (1998-2014)
الشكل 6: القيمة المضافة المحققة في القطاعين الصناعي والفلاحي (2000-2014) بالمليار دينار



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على الحسابات والتقارير السنوية لبنك الجزائر الاقتصادية للديوان الوطني للإحصائيات²⁵

وبالعودة إلى إعادة النظر في حصيلة أداء القطاعين الصناعي والفلاحي من خلال التركيز على معطيات القيمة المضافة، يتبين مقدار المساهمة الصافية لهذين القطاعين في الناتج الداخلي الخام، والتي يلاحظ في مجملها أنها قد شهدت تحسنا ملحوظا (الشكل 06)، حيث سجل القطاع الصناعي حصة مساهمة قدرت بـ 837.0 مليار دينار سنة 2014 مقابل 290.7 مليار دينار سنة 2000، والتي ساهمت في تكوينها الصناعة الغذائية بما يقارب 40% كمتوسط خلال الفترة (2000-2014)، أما القطاع الفلاحي فقد حقق قيمة مضافة قدرت بـ 1771.5 مليار دينار سنة 2014 مقابل 346.2 مليار دينار سنة 2000. إن قراءة هذه الأرقام تكشف في خلفيتها عن مقدار الجهود التي تبذلها الدولة لتحسين أداء قطاعاتها الانتاجية ووعيتها الكامل بمدى أهميتها في ارساء قواعد تنمية سليمة تتميز بالتنوع الاقتصادي لمستقبل ما بعد النفط. غير أنه لا يمكن الارتياح تجاه ما تم تحقيقه إلى حد الآن، فالدولة لاتزال في بداية طريق صعب وطويل يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود على مختلف الأصعدة للتخلص بالدرجة الأولى من التبعية لقطاع المحروقات، وتحقيق اقلاع اقتصادي متين يتميز بالخصائص التي اوردها الاقتصادي Rostow في نظريته مراحل النمو.

الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهيم

5/خاتمة:

لقد اوضحت نتائج الدراسة التحليلية لأهم القطاعات الاقتصادية، حقيقة الخطر الذي لا يزال يحذر بالاقصاد الجزائري نتيجة اعتماده المفرط على قطاع الموارد الطبيعية (المحروقات)، فرغم كل الجهود المبذولة والموارد المالية المسخرة لحساب هذه القطاعات في سبيل اعطاء دفع قوي لعجلة التنمية، لا يزال هناك تأخر ملحوظ، خاصة على مستوى القطاعين الصناعي والفلاحي اللذان سجلا معدلات نمو محتشمة طيلة فترة الدراسة، وعليه لتجاوز هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها الاقصاد الوطني خاصة بعد انهيار أسعار البترول منذ منتصف عام 2014، لابد من تبني استراتيجيات وطنية متكاملة لتنمية القطاعات المنتجة في اطار برنامج شامل للتنوع الاقتصادي، مع ضرورة الاهتمام بنوعية رأس المال البشري، وتعزيز الميزة النسبية للبلد من خلال تشجيع الاستثمار في الصناعات التي تستخدم الموارد المحلية دون اغفال أهمية التركيز على مبدأ الفعالية في تسيير الموارد الذي يترافق مع تطبيق نظام المساءلة على مختلف الأصعدة، إلى جانب تنمية مصادر الطاقة المتجددة لضمان استدامة التنمية كحق للأجيال اللاحقة.

قائمة المراجع:

- ¹ د.زياد الحافظ، أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية-الإسكندرية، 2005، ص(20-21)
- ² Hazem Beblawi, The Rentier State In The Arab World, arab studies quartely, vol 9, n°4, 1987, p383.
- ³ Jack Mintz & Duanjie Chen, Capturing Economic Rents From Resources Through Royalties And Taxes, spp research paper, vol 5, issue 30, the school of public policy, university of calgary, 2012, p3.
- ⁴ د.لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الربح، محاولة تحليل آثار التنظيم الربحي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، أ/ قسم العلوم الاقتصادية والقانون، العدد 10، جوان 2013، ص4
- ⁵ H. Mahdavy, The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: the Case of Iran, Studies in the Economic History of the Middle East- from the rise of islam to the present day, M.A.Cook.edition, Oxford University Press, London, 1970, p428
- ⁶ Hazem Beblawi, The Rentier State In The Arab World, idib, p 384
- ⁷ د.صالح ياسر، ورقة سياسات: النظام الربحي والبناء الديمقراطي: الشائبة المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدش اربرت Friedrich Ebert stiftung، بغداد، العراق، 2013، ص4-5.
- ⁸ D.Mallaye, T.U.Yogo & G.T.Timba, Oil Rent And Inequality In Developing Economies : Are They Friends Or Foes ?, etudes et documents n°2, CERDI, France, january 2015, p4
- ⁹ Milan Brahmhatt, Otaviano Canuto, and Ekaterina Vostroknutova , **Dealing with Dutch Disease** , Economic premise,povertry reduction and economic management(PREM) network, THE WORLD BANK, number 16, june 2010, p1
- ¹⁰ J.D.Sachs & A.M.Warner, Natural Resource Abundance And Economic Growth, NBER working parer series n° 5398, Cambridge, 1995, pp1-54.
- ¹¹ Anne.O.Krueger, The Political Economy Of The Rent-Seeking Society, the american economic review, vol 64, n° 3, june 1974, 292.

الإقلاع الاقتصادي في الجزائر بين انفاق متنامي وقطاع مهيم

- ¹² D.Mallaye, T.U.Yogo & G.T.Timba, Oil Rent And Inequality In Developing Economies : Are They Friends Or Foes ?, idib, pp 6-8.
- ¹³ C.Leite & J.Weidmann, Does Mother Nature Corrupt ? Natural Resources, Corruption And Economic Growth, IMF working paper 99/85, july 1999, pp1-34.
- ¹⁴ R.Arezki & M.Brückner, Oil Rents, Corruption And State Stability : Evidence From Panel Date Regressions, IMF working paper 09/267, december 2009, pp 1-28.
- ¹⁵ D.Mallaye, T.U.Yogo & G.T.Timba, Oil Rent And Inequality In Developing Economies : Are They Friends Or Foes ?, idib, p9.
- ¹⁶ Robert.T.Deacon & Ashwin Robe, Rent Seeking And The Resource Curse, paper prepared for edited volume on rent seeking, pp 9-10.
- ¹⁷ Azzedine Layachi, The Private Sector In The Algerian Economy: Obstacles And Potentials For A Productive Role, mediterranean politics, 2001, pp 1-23.
- ¹⁸ G.O.Odularu, Crude Oil And The Nigerian Economic Performance, oil and gaz business journal, UFA, state petroleum, Russia, 2008
- ¹⁹ Hélène Djoufelkit, Rente, Développement Du Secteur Productif Et Croissance En Algérie, document de travail n°64, agence française de développement, juin 2008, pp 1-20
- ²⁰ Frédéric Teulon & Dominique Donet Fernandez, Industrialization And Economic Policy In Algeria : A Synthesis Over Half A Century, working papers series n° 287, IPAG Business school, Paris-France, 2014, pp1-8.
- ²¹ Lonel Zamfir, Africa's Economic Growth, Taking Off Or Slow Down ?, In Depth Analysis, european parliamentary research service, EU, january 2016, pp1-27.
- ²² Les rapports annuelles de la banque d'Algérie, annexes : tableaux statistiques, 2002-2006-2010-2014.
- ²³ IMF: Algeria : statistical appendices, 2004-2009-2012.
- ²⁴ الجرائد الرسمية المتضمنة قوانين المالية الجزائرية للسنوات من 1998 إلى 2014.
- ²⁵ Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014, n°710, juillet 2015, ONS, p15- 18.